

قال إن الابتزاز الدوئي يهدد فرص السلام في اليمن

متحدث الانتقالي الجنوبي سالم العولقي لوسائل الإعلام:

اختلال المعادلة السياسية في التفاوض سينتج سلباً يخدم مليشيا الحوثي



مليشيا الحوثي منفلة بمعنى الكلمة، وتهديدها أصبح أكبر في البر، أو في البحر، وكل هذا يحتاج موقفاً إقليمياً ودولياً أكثر انسجاماً، وموقفاً موحداً تجاه هذه الميليشيا، وضرورة وجود الردع السياسي والردع العسكري والردع الاقتصادي، وهي حزمة متكاملة يجب ألا تتم تجزئتها. دون ذلك سيعيدنا إلى اتفاق ستوكهولم وإلى كل الاتفاقيات السياسية التي تمت مع ميليشيات الحوثيين خلال السنوات الماضية، وكيف تعامل معها الحوثيون وكيف يأخذون منها المكاسب، وكيف يرفضون تنفيذ أي التزامات من جهتهم.

الجميع مع السلام

-- هل تراجع ترتيب الملف اليمني على قائمة أولويات الاهتمامات الأومية والدولية؟
- طبعاً هناك أحداث كثيرة اليوم في الشرق الأوسط وعلى مستوى العالم، والحرب الأوكرانية الروسية، أكيد أن الملف اليمني اليوم لا يحظى بنفس الاهتمام الذي كان قبل عدة سنوات، لكن هناك رغبة واضحة من قبل الفاعلين الإقليميين والدوليين في عملية إحلال السلام ووقف الحرب. وكما أشرت قبل قليل، الجميع مع إحلال السلام، لكن المهم هو طريقة إحلال السلام وطريقة إغلاق ملف الحرب، ألا تكون بشكل سيئ، ولا يستفيد منه سوى ميليشيا الحوثيين.

كارتة البحر الأحمر

-- كيف نظرتم إلى اعتداء إسرائيل على ميناء الحديدة واستهداف رصيف خزانات الوقود؟ ومتى تعتقدون أنه سيأتي الرد الحوثي كما توعدوا وهددوا بذلك؟
- نحن نرى دائماً النظر إلى جذر المشكلة، وجذر المشكلة هو الميليشيات الحوثية، ولا يمكن أن نذهب إلى تحميل الآخرين المسؤولية بينما ميليشيات الحوثيين هي التي جرت البلاد إلى هذه السيناريوهات، ولا يمكن إغفالهم من هذه المسؤولية، فما كل تشهده البلاد منذ 2014، و2015، يتحمل سببه الحوثيون.
ما يحدث في البحر الأحمر كارتة بكل المقاييس، يزيد أن يُمررها تحت شعارات التضامن مع غزة وقضية فلسطين، ولكننا نعلم أن هذه ادعاءات كاذبة وشعارات كاذبة.
كل الجرائم التي ارتكبتها الحوثيون لا تقل فداحة عما نشاهده في قطاع غزة. هذه الشعارات التي يرفعها هي نفس الشعارات التي ترفعها جماعات الإسلام السياسي سواء تنظيم القاعدة ما دامش أو غيرهما من الجماعات خلال السنوات الماضية.

ما يحدث ليس له علاقة بفلسطين، له علاقة بالمحور الإيراني، وتوسيع نفوذ هذا المحور في المنطقة. إيران لا تحبذ المواجهة المباشرة في ظل الأزمة الموجودة في الشرق الأوسط لكنها تميل من خلال أدواتها في اليمن وغيرها من البلدان إلى التصعيد بحثاً عن مكاسب سياسية، ببديل أننا نسمع تهديدات على مدى الأسابيع الماضية من قبل ميليشيات الحوثيين حول الرد على الاعتداء على ميناء الحديدة لكن هذا لم يحدث، لأن القرار قرار إيراني مأميتاً، وهي من تحدد طبيعة هذا الرد في المنطقة عبر أي أدوات، فالحوثيون مجرد أداة إيرانية لا أكثر ولا أقل تخدم هذا المشروع وهذا التوجه في المنطقة.

عملية التحالف الدولي

-- لا يزال الحوثيون يستهدفون الملاحة الدولية بل ويهدون نحو تصعيد عملياتهم. أين «تحالف الزوارق» وكيف أن أقوى جيش في العالم - كما يصف - لم يستطع طوال هذه المدة تحجيم قدرات الحوثيين العسكرية؟
- الكثير يرى إلى حد الآن أن عملية التحالف الدولي «حارس الزوارق» لم تحقق النتائج المطلوبة في مواجهة ميليشيات الحوثيين وقراصنتها البحرية في البحر الأحمر.

بكل تأكيد هناك حاجة إلى استجابة دولية أكبر في ما يتعلق بالقرصنة الحوثية سواء في البحر أم في البر. زدود الفعل الدولية تجاه ما يحدث حالياً في البحر الأحمر ليست بالمستوى المطلوب، ولم تحدد حتى الآن من قدرات ميليشيات الحوثيين.

أي توجه يجب أن يشمل تقليص قدرات الحوثيين العسكرية والتقنية وما يتعلق بالطيران المسير والزوارق البحرية والاتصالات والجانب الاقتصادي والمالي والمصرفي، وما لا يتحول إلى موقف يشمل حزمة من الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية فلن يكون له أثر. الردع أصبح مطلوباً، ودون الردع ستذهب ميليشيا الحوثي في تصعيدها ومن خلفها إيران، إلى ما هو أبعد من ذلك.

العلاقة بين الانتقالي والرئاسة والحكومة قامت وفقاً لاتفاق الرياض .. ودون ذلك محاولة للانفراد بالقرار

الانتقالي الجنوبي شراكته جاءت من أجل قضية الجنوب

الحرب ما زالت مستمرة .. وقد تأخذ تكتيكات مختلفة

عند / خاص:
قال المتحدث باسم المجلس الانتقالي الجنوبي سالم ثابت العولقي، إن استمرار تعاطي المجتمع الدولي مع عمليات الابتزاز التي تمارسها ميليشيا الحوثي محلياً ودولياً، لن يحقق السلام المطلوب في اليمن. وأكد العولقي في حوار مع (أرم نيوز) أن اختلال المعادلة السياسية في عمليات التفاوض، سينتج سلباً سيئاً يخدم ميليشيا الحوثي ومن خلفها إيران، ومع عدم وجود الردع السياسي والعسكري والاقتصادي، فإن ذلك سيعيدنا إلى اتفاق ستوكهولم، الذي أخذ منه الحوثيون المكاسب، ورفضوا تنفيذ أي التزامات من جهتهم، مشيراً إلى أن العلاقة بين المجلس الانتقالي الجنوبي والرئاسة والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، قامت وفقاً لاتفاق الرياض» وإعلان نقل السلطة، وأن العمل دون ذلك وبعيداً عن مجلس القيادة الرئاسي، ومحاولة الانفراد بالقرار في المجلس الرئاسي، أو التناكي على قضية الجنوب ومسارها، لن يجعل العلاقة جيدة أو مستقرة.

ويسيطر الحوار المطول مع المتحدث باسم المجلس الانتقالي الجنوبي، الضوء على مختلف القضايا والتطورات المحلية المتعلقة بالحرب على الإرهاب في محافظات الجنوب، ومستجدات العملية السياسية في البلاد في ظل استمرار عمليات ميليشيا الحوثي ضد السفن التجارية في البحر الأحمر، وتصعيدها الأخير المتعلق بالوضع الاقتصادي وغيرها من الملفات الشائكة في الأزمة اليمنية.

المجلس أكثر فاعلية

-- مضى نحو أكثر من 7 سنوات على إعلان تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي.. ما الذي تغير فيه ومعه منذ تأسيسه وحتى اليوم؟
- في السنوات الأولى لتأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي، كان التركيز على بناء هيكل المجلس بدءاً بهيئة الرئاسة والأمانة العامة والجمعية الوطنية والقيادات المحلية في المحافظات، وغيرها من هيئات المجلس. تدريجياً أصبح للمجلس حضور سياسي أكبر، من خلال وجوده في الحكومة ومن خلال وجوده أيضاً في مجلس القيادة الرئاسي. المجلس خلال السنوات الأخرى أيضاً عمل على بناء وتجهيز وتطوير قدرات الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية الجنوبية، أيضاً أصبح حضور المجلس أكثر فاعلية فيما يتعلق بالعمل السياسي الخارجي والعلاقات الخارجية.

بلا شك هناك تغير خلال السنوات، الظروف التي كانت قائمة قبل 7 أو 8 سنوات ليست كالظروف القائمة اليوم، والمجلس الانتقالي الجنوبي، يحاول أن يواكب هذه المستجدات كلها من خلال تجديد هيكله وتجديد أدوات عمله، ومن خلال تطوير أدائه.

الانتقالي شريك

-- هناك من يرى أن المجلس الانتقالي فقد شيئاً من بريقه على المستوى الشعبي، بعكس السنوات الأولى على انطلاقه، إذ كان يحظى بزخم وتأييد واسعين.. كيف تعلقون على ذلك؟ برأيكم ما هي الأسباب التي أدت إلى هذا التحول والتغيير في بعض وجهات النظر؟
- المجلس الانتقالي الجنوبي جزء من تفاعلات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية، يصيب في مواضع ويخطئ في مواضع أخرى، على اعتبار القاعدة التي تقول إن الوحيد الذي لا يخطئ هو الذي لا يعمل. الأمر الآخر أن المجلس الانتقالي قبل عدة سنوات، لم يكن شريكاً في الحكومة وفي مجلس القيادة الرئاسي، والناس أو الشارع في المجلس، نظراً للتأييد الشعبي الواسع، ووصفه أكبر المكونات في الجنوب يرى أنه شريك في كل ما يحصل في المشهد سلباً أو إيجاباً. تتباين وجهات النظر في هذا الاتجاه كثيراً، لكن كما أسلفنا، المجلس الانتقالي جزء من هذه التفاعلات وجزء من الحراك السياسي والعسكري والأمني الموجود في البلاد.

وإن كان هناك عتب، فهو عتب نستطيع أن نسميه عتب المحب، لماذا لم يحصل هذا؟ ولماذا لم يحدث هذا؟ فهو من باب الحرص ومن باب العتب على المجلس، نظراً للتأييد الشعبي الواسع، ووصفه أكبر المكونات في الجنوب، نتفهم تماماً ما كل ما يُطرح، ونقدر تماماً هذا العتب. ما نؤكد عليه دائماً هو قدرة المجلس الانتقالي على مواكبة كل المستجدات، وعلى القيام بالكثير من عمليات التصحيح، سواء في الملف السياسي أم في الملف العسكري أم في الملف الخارجي المتعلق بقضية الجنوب ومسارها خلال عملية السلام القادمة.

إعلان نقل السلطة

-- ضعنا في صميم تفاصيل طبيعة العلاقة بين المجلس الانتقالي والرئاسة اليمنية والحكومة الشرعية؟

- العلاقة بين المجلس الانتقالي الجنوبي، ومجلس القيادة الرئاسي والحكومة تأسست وقامت على اتفاق الرياض في نوفمبر 2019، وعلى إعلان نقل السلطة في أبريل 2022، هذه هي المرجعيات الحاكمة بالنسبة للمجلس الانتقالي، وعلاقته بالحكومة ومجلس القيادة الرئاسي. اتفاق الرياض واضح، إعلان نقل السلطة واضح، العمل بموجب هذا الاتفاق وإعلان نقل السلطة يجعل من العلاقة جيدة ومستقرة، وليس العمل بعيداً عن اتفاق الرياض وينوده والعمل بعيداً عن مجلس القيادة الرئاسي، أو محاولة الانفراد بالقرار في مجلس القيادة الرئاسي أو محاولة التناكي على قضية الجنوب ومسارها السياسي. وخلال المرحلة القادمة، الجوانب الخدمية والاقتصادية الأوضاع الميدانية، كلها ملفات تحدد طبيعة هذه العلاقة.

المجلس الانتقالي الجنوبي شراكته جاءت من أجل قضية الجنوب، وكل عمله ونشاطه وتوحيده في إطار مجلس القيادة الرئاسي، من أجل المسار السياسي لقضية شعب الجنوب خلال المرحلة القادمة، كما نذكر؛ ضابط العلاقة هو مدى الالتزام باتفاق الرياض وإعلان نقل السلطة.

تنظيم القاعدة

-- عاد تنظيم القاعدة مؤخراً إلى استخدام تكتيكاته السابقة في تنفيذ عملياته الإرهابية.. برأيكم لماذا في هذا التوقيت بالذات؟
- بداية أود القول بأن الحرب لم تنته بعد، الحرب ما زالت مستمرة، وقد تأخذ تكتيكات مختلفة، الحوثيون يبحثون اليوم عن عملية سياسية تحقق لهم مكاسب، ولكنهم لا يريدون أن يقوموا بالتزامات، وبالتوازي يتحالفون مع التنظيمات الإرهابية في الجنوب.

كل المؤشرات حول الدعم الميداني وتزويد التنظيمات الإرهابية بالأسلحة وأخرها الطيران المسير، كل هذا يتم عبر ميليشيا الحوثيين، لزعة الأمن والاستقرار في محافظات الجنوب، لخلط الأوراق وإرباك المشهد في ظل التطورات الجارية اليوم في الميدان أو حتى أحداث البحر الأحمر.

القاعدة أو التنظيمات الإرهابية على مدى 3 عقود، تحالفت مع عدة أطراف بدءاً بعودتهم من أفغانستان ومشاركتهم في الحرب على الجنوب في صيف 1994، ولكن يعرف الطريقة التي تمت بها إعادة الأفعان العرب وتوطيئهم وتمنحهم الامتيازات في محافظات الجنوب والتحالف معهم لسنوات.

التنظيمات الإرهابية اليوم تؤدي دوراً في إطار المحور الإيراني وميليشيا الحوثي، بحثاً عن تعزيز نفوذ هذا المحور بالعملية السياسية أو بتضيغ المبدائي.

وما يؤكد عليه أن جهود القوات المسلحة الجنوبية مستمرة، وقد حققت انتصارات كبيرة جداً خلال السنوات الماضية، سواء بعد تحرير عدن أو تحرير المكلا، أو تثبيت الأمن والاستقرار في محافظات لحج ومعظم مديريات محافظة شبوة.

وهذه الجهود مستمرة حتى يتم تحقيق الأمن والاستقرار، وبكل تأكيد هناك معسكرات لهذه التنظيمات في محافظات محاذية لمحافظة الجنوب، ومدعومة وممولة لتحقيق اختراقات تخدم أجندة سياسية متعلقة بالحوثيين أو غير الحوثيين، لكن القوات المسلحة الجنوبية إنجازاتها ملموسة، ومستمرة في هذا الجهد، حتى استئصال شائفة الإرهاب، بإذن الله.

عامان منذ إطلاق القوات المسلحة الجنوبية حملة «سهم الشرق» العسكرية، لتظهر محافظتي أبين وشبوة من العناصر الإرهابية.. صحيح أنها حققت انتصارات إستراتيجية، إلا أنها لم تتمكن من القضاء عليهم بالكامل أسوة بما حصل في عدن وحضرموت..

الحرب على الإرهاب وعلى التنظيمات الإرهابية شائكة ومعقدة، تتداخل فيها مصالح كثيرة، وهناك أوجه دعم أصبحت واضحة في دعم هذه التنظيمات، من قبل ميليشيا الحوثيين.

هناك نجاح كبير تحقق في محافظة أبين خلال السنوات الماضية. الحرب اليوم تدور في مناطق جبلية وفي بعض الوديان محاذية لمحافظة البيضاء ومحافظة مأرب، وهناك محاولات مستمرة للاختراق وتنفيذ بعض العمليات الإرهابية التي تستهدف قوتنا في أبين أو في شبوة أو في غيرها، لكن حضور القوات الجنوبية في الميدان بات كبيراً.

الحالة الأمنية أصبحت مستقرة في عموم محافظات الجنوب، قياساً بالسنوات الماضية، وكل هذه الجهود من المهم البناء عليها لتحقيق نتائج أكبر، وهذا يتطلب جهداً إقليمياً أكبر، وجهاداً دولياً أكبر في دعم هذه القوات، وتأهيلها وتطويرها باستمرار، بما يضمن تثبيت عملية الأمن والاستقرار، وإنهاء خطر الإرهاب بشكل تام.

سهم الشرق

إعلان نشر وكالة

تعلن الإدارة العامة للوكالات وفروع الشركات الأجنبية بأنه تقدم لدينا الوليد للأدوية والمستلزمات الطبية بطلب تسجيل الشركة العالمية للأدوية DRUG INTERNATIONAL LTD الجنسية بنجلادش. ومن له أي اعتراض فعليه مراجعة ديوان وزارة الصناعة والتجارة الكائن أمام جولة الشيخ اسحاق بجانب مطاحن الوطنية (القلوعة) (محافظة عدن) وذلك خلال شهر من تاريخ هذا الإعلان.

إعلان

تعلن الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني مكتب (وادي حضرموت والصحراء) أنه تقدم إليها ورثة/ سالم عبدالله أبي بكر الععاس/ عمهم/ علوي عيروس عمر الكاف بطلب تسجيل مستند عرفي بخط الكاتب/ عبدالله سالم الراقي بإفضل شره مرور بتاريخ فاتحة رجب سنة 1379هـ الذي يحكي ملكية مؤرثهم في 17 سهماً من أصل 24 سهماً في جميع الدار والمخازن مع 15 سهماً من أصل 24 سهماً في جميع المخزن النجدي الشرقي من الدار المذكور أعلاه الواقعات بساحة مسجد علوي السمين والجبوتي بحي السوق / م/ تريم والمصائر إلى مؤرثهم بالشراء من/ زهره علي عبدالرحمن علي الجنيدي بمساحة إجمالية قدرها {2430.5} المرفوعة من المهندس المختص وذلك حسب الحدود الآتية: قبليا: مخازن آل سعيد نصر وكرامة بأسعيدة ثم حوجة دار الدولة، شرقياً: في الجانب النجدي دار ورتة/ سالم بأسعيدة وفي البجوري دار ورتة/ عوض زعين، بحريا: مخازن مسجد فضل بامقاصير، نجدياً: الفضاء ثم دار عبدالله رجب العطاس، فمن له اعتراض على التسجيل فعليه التقدم إلى مكتب الهيئة بما يفيد اعتراضه مؤيداً بالمستندات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان.

إعلان

يعلن مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني شؤون السجل العقاري م / عدن عن التالي : استناداً للمادة (23) من القانون (39) لسنة 1991م بشأن السجل العقاري بأنه تقدم إليه ورثة أمينة محمد علي صالح بواسطة وكيلهم/ هشام محمد حسن سعد بطلب تسجيل العقار رقم (386) بلوك (36) الكائن في الشيع عثمان شارع مراكش قسم دال وحدة الطاهري حي عبود بموجب شهادة تملك سكن صادرة بتاريخ 24 / 4 /1983م من وزارة الإسكان، رقم العقد 4265، فمن لديه اعتراض شرعي فعليه الحضور إلى مقر الهيئة (إدارة السجل العقاري) الواقع في فرع الهيئة بالمعلا، مع الوثائق المؤيدة للاعتراض خلال فترة ثلاثين يومهٴ من تاريخ هذا الإعلان ما لم سيتم التسجيل.